

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث؛ فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في سابق — صفة فرس — سابقون، وخرج بقولنا: « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث، نحو علامة؛ فلا يقال فيه: علامون، وخرج بقولنا: « ليست من باب أفعل فعلاء » ما كان كذلك، نحو: « أحرر » فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أحرون، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى، نحو: « سكران، وسكرى » فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث، نحو: « صبور، وجريح » فإنه يقال: رجل صبور، وامرأة صبورة، ورجل جريح، وامرأة جريح؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون. وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: « عامر » فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون.

== مذكور وإن كان لفظه مؤنثاً، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المحتوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلية جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شك أن الاسم المحتوم بألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث من المحتوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخر تمكناً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى.

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً، هل يجمع جمع مذكر سالماً؛ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره فيقال في جمع سيويوه سيويون، وقال قوم: نعم، وتجمع جملته فيقال: سيوييون. أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً ولا من باب فَعْلَانِ فَعَلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونًا وَبَابُهُ الْحَقِّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
 أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُونًا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسُّنُونَ^(٢)
 وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه » الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله الحق الآتي « عشرون » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرون مضاف إليه « الحق » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرون ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل يرد ، فعل مضارع « ذا » اسم لإشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لازم للإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتي ، وعند مضاف « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(١)

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناءً واحده ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء الزيدتين ، نخرج نحو : قُضَاةٌ^(٢) ؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ ، بل هي منقلبة عن أصلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

= عنه في كتابه بقوله « حدثني الثقة ، أو أخبرني الثقة ، ونحو ذلك ، وثانها : أن الرواية عند أبي زيد في نواته :

* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا *

بالألف في « منخرين ، أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتي « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في الجر » جار ومجرور متعلق بـ « وفي النصب » الواو حرف عطف ، في النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة في ذلك : بناء ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساء ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساء واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماة .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبياتٍ^(١) فإن تاءه أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمّة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه^(٢) .

* * *

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت ، وأصحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً ؛ أي سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعلنا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التأنيث المدودة كصحراء أو المقصورة كحبل . وثالثها ما كان علماً للمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال رأسيات .



كذا أولات ، والذي أَسْمَا قَدْ جُعِلَ — كأذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ (١)

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلْحَقَةٌ به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : « أذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، وَيُرْزَالُ منه التنوينُ ، نحو : « هذه أذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأذْرِعَاتٍ » والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول ، اسماً ، مفعول ثان لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « كأذْرِعَاتٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذْرِعَاتٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بقيل الآتي « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذْرِعَاتٍ ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذلك : أي كالجمع بالالف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذْرِعَاتٍ - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذْرِعَاتٍ في الأصل : جمع أذْرِعَةٍ الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمي بأذْرِعَاتٍ بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢ .